

## إثيوبيا توظف ورقة النزاع الحدودي لاستمالة السودان بشأن سد النهضة

بين بلدينا ستبقى قوية ومتحدة في مواجهة هذه الأوقات الصعبة". وقال، أبي أحمد في تغريدة مماثلة على تويتر إنه "جد سعيد" باستقبال الوفد السوداني، وأنه متراح للنقاشات التي جرت حول تعزيز العلاقات الاقتصادية، وسد النهضة، ومسائل الحدود، وكيفية مجابهة جائحة كورونا. وأوضح الباحث السوداني، عصام دكين، أن قضية الحدود أثرت على التنسيق بين البلدين في ملف سد النهضة، وتعتقد أنيس أبابا أن السلطة الانتقالية السودانية تتخذ مواقف قريبة من القاهرة، فيما تحاول الخرطوم شرح وجهة نظرها المرتبطة بالحفاظ على الحقوق التاريخية لجميع دول حوض النيل المتفق عليها منذ خمسينات القرن الماضي.

وأشار لـ"العرب"، إلى أن الخلافات بين البلدين بشأن الحدود ما زالت قائمة، وأن تلميح إثيوبيا بالربط بين مشكلات الحدود والمياه من حين لآخر قد يزيد الأمور تعقيدا، وقد أعاد الوفد السوداني التأكيد على رفض البدء في ملء خزان السد دون توافق فني بين الدول الثلاث (السودان ومصر وإثيوبيا)، لارتباط ذلك بالامن القومي السوداني الذي قد يتضرر هو الآخر منه، حال اتمام الملء بعيدا عن المواصفات الفنية المعتمدة والمتفق عليها. وعلنت وزارة الري والموارد المائية في 12 مايو، أن السودان رفض مقترحا إثيوبيا بتوقيع اتفاق جزئي حول ملء بحيرة سد النهضة المتوقع أن يبدأ في يوليو المقبل.

ولفت المحلل السياسي، شوقي عبدالعظيم، إلى أن السودان يسعى للحفاظ على المستوى المتقدم من العلاقات مع إثيوبيا وعدم خسارتها وتسوية أي أزمة معها، حيث لعبت قيادتها السياسية دورا فاعلا في إنهاء الخلافات بين المكونين المدني والعسكري عقب الإطاحة بنظام الرئيس عمر البشير، لذلك يعبر التنسيق والتقارب عن رغبة مشتركة في التعامل مع ملفي الحدود وسد النهضة من منطلق الحفاظ على العلاقات الجيدة. وأمخ لـ"العرب"، إلى تمكن الوفد السوداني من الوصول إلى تفاهات جديدة بشأن الحدود، غير أن المشكلة ستظل في ضعف الحضور الرسمي في المناطق الحدودية على الجانبين، والتي تزداد فيها سطوة العصابات المسلحة والمزارعين، وسيكون من الصعب إرغام المعتدين من الجانب الإثيوبي (عصابات) على وقف خروقاتهم، وترك المناطق التي توغلت فيها طيلة السنوات الماضية، وبالتالي فاي اتفاقات سياسية قد تواجه صعوبات في التطبيق على أرض الواقع.

### تلميحات إثيوبيا بالربط بين مشكلات الحدود والمياه من حين لآخر قد تزيد الأمور تعقيدا مع السودان

واستغلت أنيس أبابا زيارة الوفد السوداني لوضع النقاط على الحروف في ملف سد النهضة، حيث بدأت الخرطوم بتعبير النظر في بعض مواقفها منه، بما فهمته دوائر مصرية على أنه تحول نسبي في موقفها ينتصر لرؤية القاهرة التي تطالب بحل عادل لملف المياه. ومُن رئيس الحكومة السوداني عبدالعظيم حمادوك، الزيارة ووصفها بـ"الناجحة"، حيث تناولت العلاقات بين البلدين والتعاون في المجالات الاقتصادية، وسبل دعمها، وكيفية تسوية التحديات على الحدود، والقضايا ذات الصلة بسد النهضة، وعُرد على تويتر قائلا "أنا واثق من أن الشراكة التاريخية

الخرطوم - تسعى إثيوبيا لتوظيف ورقة النزاع الحدودي مع السودان لاستمالة الخرطوم وتلين موقفها حيال أزمة سد النهضة لاسيما بعد رفض الأخيرة مقترحا لأديس أبابا لتوقيع اتفاق جزئي معها بشأن السد. واختتم وفد سوداني رفيع المستوى، السبت، زيارة لأديس أبابا بقاء رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، أكد خلاله الجانبان على مائة العلاقات المشتركة والحرص على تطويرها، والقدرة على تخطي التحديات التي تواجه البلدين. وجاء اللقاء في إطار مشاركة الوفد السوداني برئاسة وزير شؤون مجلس الوزراء عمر بشير مانيس، في اجتماعات اللجنة السياسية العليا للحدود التي استضافتها أديس أبابا يومي الجمعة والسبت.

وضم الوفد مسؤولين كبارا في مجالسي السياسة والأمن، إلى جانب مانيس، حضرت وزيرة الشؤون الخارجية السودانية أسماء محمد عبدالله، ووزير الدولة بالخارجية عمر قمر الدين، ومدير جهاز المخابرات العامة الفريق جمال عبدالمجيد.

وسدت الإشارات الأولية للزيارة جانبا من الجوة التي نجمت عن مشكلة حدودية كادت تصعب أزمة مستعصية، بعد أن فشلت لقاءات عدة في تخفيض التوتر بشأن منطقة "الشفقة" التي يتنازع البلدان السيادة عليها.

وجددت أنيس أبابا التزامها بالعمل وفقا للنفاهات السابقة حول "الشفقة" لمنع التصعيد المتكرر، خاصة أن السلطة الانتقالية السودانية تعاملت مع التجاوزات الإثيوبية الأخيرة في المنطقة بحزم واضح، واستخدمت لهجة صارمة لحماية حدود البلاد بكل الوسائل الممكنة. وعلنت "العرب" من مصادر سودانية، أن الزيارة تطرقت إلى آخر ما توصلت إليه الجوانب الفنية لتعيين الحدود بين البلدين، ووجد الوفد السوداني تجاوبا بشأن العلامات التي وضعتها هذه الجوانب لمنع التصعيد، ما يمثل دعما لوسائل التسوية الودية، في ظل حرص الخرطوم على تخطي العقبات وعدم الربط بين الخلافات الحدودية الثنائية، وأزمة سد النهضة الثلاثية.

## رامي مخلوف يحذر من انهيار الاقتصاد السوري وأمور أخرى

ابن خال الأسد: لن أتخلي عن امتيازاتي لصالح «أثرياء الحرب»



هل قطع مخلوف خط الرجعة مع الأسد

"برامي مخلوف جديد"، في ظل تنامي نفوذ الرجل داخل سوريا.

وتقول تسريبات إن سامر فوز (46 عاما) القادم من بيئة سنية هو الوجهة الرئيسية التي تستغل بها زوجة الرئيس بشر الأسد، التي تسعى لأن تضع يدها على اقتصاد البلاد وتترك أن هذه الخطوة لا يمكن أن تنجح دون تحجيم آل مخلوف. وروجت في الفترة الأخيرة صفحات فيسبوكية منسوبة لسامر فوز للقاء جمعه بالرئيس بشمار الأسد ناقشا خلاله مواضيع اقتصادية من بينها ملف شركات الاتصالات الخلوية ومشاريع تنموية، لكن فوز نفى علاقته بتلك الصفحات.

ولا يستبعد أن يكون رامي مخلوف خلف تسريب هذه الأخبار لاسيما وأن رقم أعمال الشركة أي نحو 120 في المئة من أرباحها لفائدة الدولة، والذي قال عنه إنه "تخريب للشركة".

ولفت مخلوف إلى أن الجهات المعنية هدته بأنه "إذا ما بتننوا شروطنا سوف نسحب الرخصة... وقالوا عندكم الأحد يا بتننوا أو ناخذ الشركة وبتنحجز عليها".

وشدد مخلوف على رفضه الشرطين الأخيرين مؤكدا أنه لن يقبل بالتخلي عن رئاسة إدارة شركة "سريبتل"، قائلا "إذا اليوم وصل فيه التصادي حتى علي فلا حول ولا قوة إلا بالله، ستنهار الشركة وينهار الاقتصاد وبينهار ما يعرف شو.. هم ما يعرفوني"، في ما بدا رسالة تهديد مبطن للأنظام.

الصراع بين رامي مخلوف والأنظام السوري يخرج عن السيطرة في ظل فشل جهود التفاوض بينهما، وسط توقعات بأن ينعكس هذا الوضع بشكل كارثي على اقتصاد البلاد المنهك جراء الحرب والذي يرجح أن يزداد سوءا مع دنو تنفيذ قانون سيرز.

وكتشف مخلوف عن فشل جميع الجهود لحل قضية "سريبتل" مع السلطات السورية، مستعرضا حزمة مطالب "لا تنتهي" تقدمت بها الأخيرة "خدمة لأشخاص معينة" حسب تعبيره، كانت بداية بدفع مبالغ مالية وافق عليها، من ثم طلب منه التوقيع على عقد حصري لشركة "لم يسفها" تأتي بجميع المشتريات لـ"سريبتل"، تلاه طلب تخلي رامي عن رئاسة إدارة الشركة، وأخيرا وليس آخرا، التنازل عن 50 في المئة من رقم أعمال الشركة أي نحو 120 في المئة من أرباحها لفائدة الدولة، والذي قال عنه إنه "تخريب للشركة".

ولفت مخلوف إلى أن الجهات المعنية هدته بأنه "إذا ما بتننوا شروطنا سوف نسحب الرخصة... وقالوا عندكم الأحد يا بتننوا أو ناخذ الشركة وبتنحجز عليها".

وشدد مخلوف على رفضه الشرطين الأخيرين مؤكدا أنه لن يقبل بالتخلي عن رئاسة إدارة شركة "سريبتل"، قائلا "إذا اليوم وصل فيه التصادي حتى علي فلا حول ولا قوة إلا بالله، ستنهار الشركة وينهار الاقتصاد وبينهار ما يعرف شو.. هم ما يعرفوني"، في ما بدا رسالة تهديد مبطن للأنظام.

### الجهاز الأمني التابع للقصر الجمهوري هو الذي يتولى التعاطي مع ملف «سريبتل» بغية إجبار رامي مخلوف على التنازل عنها

ويعد آل مخلوف أحد أقطاب الاقتصاد في سوريا، وقد منحوا في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد امتيازات استثنائية في مجالات مختلفة منها الطاقة والعمارة والاتصالات والمواد الغذائية، حتى أن كل الأعمال التجارية في سوريا تكاد تمر عبر هذه العائلة.

ولعب آل مخلوف دورا رئيسيا في دعم الأسد الابن عقب اندلاع الأزمة في العام 2011، ليس فقط ماليا حيث وجهت اتهامات لمحمد مخلوف (القاطن في روسيا) وابنه رامي بالترتيب لصفقات أسلحة بين سوريا وروسيا ودفع ثمن هذه الأسلحة أو مبالغ نقدية "على الحساب".

وجراء هذا الدعم تعرضت عائلة مخلوف لعقوبات أوروبية وأمريكية. وفي منتصف العام 2019 بدأ الفتور يتسرب إلى العلاقة بين الأنظام السوري والعائلة لاسيما رامي مخلوف، وسط تسريبات تتحدث بأن زوجة الرئيس بشار الأسد أسماء وبعض رجال الأعمال الذين نجحوا في مراعاة الفروات خلال الحرب، من يقفون خلف هذا الفتور.

ويرى محللون أن رامي مخلوف كان يقصد أساسا باثرياء الحرب رجل الأعمال سامر فوز الذي سيطع نجمه في السنوات الأخيرة، حتى أن البعض بات يلقبه

دمشق - حذر رامي مخلوف ابن خال رئيس الأنظام السوري بشمار الأسد من "انهيار الاقتصاد السوري"، مضيفا "وما يعرف شو بده ينهار كمان".

وظهر مخلوف وهو رئيس مجلس إدارة "سريبتل" للاتصالات في فيديو جديد مرتديا الثياب نفسها التي ارتداها في تسجيلين سابقين وتحدث عن تهديدات مستمرة تتلقاها شركته وذلك من أجل إجباره على التنازل عنها.

مخلوف والأنظام في توقيت حساس جدا لاسيما مع اقتراب دخول قانون "قيصر" حيز التنفيذ والذي يستهدف زيادة الضغوط الاقتصادية على دمشق من قِبل تعرض أي دولة أو شركة لعقوبات مشددة في حال تعاملت مع الأنظام السوري.

وهاجم ابن خال بشمار الأسد من سمأهم "أثرياء الحرب" في سوريا قائلا إن كل ما يهتمهم "جانب واحد"، أي جمع المال، مشيرا إلى أن "ما يهمننا نحن هو البلد وخدمة البلد ومن هو قائم على حكم البلد" في ما بدا رغبة في تحييد رئيس الأنظام وإظهار أن المشكلة ليست مباشرة معه بل مع زوجته أسماء الأخرس الأسد التي دخلت أخيرا على خط السوشيال ميديا. وكتبت أسماء على صفحتها في "فيسبوك" أن "ملفات كبيرة تتعلق بمستقبل البلد تم فتحها ودراستها، ستعالج من قِبل الرئيس بشمار الأسد وستنطلق حركة تصحيحية شاملة بما فيها تصحيح وضع الجانب الاقتصادي والمعيشي".

واعترضت مصادر عربية متابعة لتطورات الخلاف العائلي في سوريا أن رامي مخلوف لجأ إلى التصعيد مع بشمار، على الرغم من سعيه إلى تحييده وذلك عندما هدد مرارا من انهيار الاقتصاد السوري ومن شروط تجديريه توجد جهات، لم يسفها، تريد فرضها عليه شخصيا.

ولمخ مخلوف إلى أن المطلوب أخذ أموال أخرى منه وليس فقط شركة "سريبتل"، مؤكدا أنه لن يقبل التوقيع على التنازل عن الشركة، في وقت أكدت مصادر سورية أن الجهاز الأمني التابع للقصر الجمهوري هو الذي يتولى التعاطي مع ملف "سريبتل" بغية إجبار رامي مخلوف على التنازل عنها وإلحاقها بمجموعة شركات تعمل تحت مظلة أسماء الأسد.

وندد رامي مخلوف بحملة الاعتقالات التي طالت مديرين وإطارات في "سريبتل"، مقدما اعتذاره لأهالي الموظفين في شركاته الذين تم توقيفهم من الجهات الأمنية، مؤكدا أن استمرار "اعتقالهم دون اتخاذ إجراءات قانونية بحقهم، سيؤدي إلى خراب الشركة"، التي قال إنها تعد رافدا أساسيا لخزينة الدولة، وتشغل أكثر من 6500 موظف ويوجد بها أكثر من 6500 مساهم وتضم نحو 11 مليون مشترك، فضلا عن الخدمات التي تقدمها لقطاعات أعمال عديدة في سوريا.

## تشكيل حكومة إسرائيلية يطلق شارة بدء ضم أجزاء من الضفة الغربية

وحذر الأردن مؤخرا من خطورة المخطط الإسرائيلي، وأكد العامل الأردني الملك عبد الله الثاني في لقاء مع صحيفة "دير شيفيل" الألمانية نهاية الأسبوع إلى أن الضم سيؤدي إلى صراع واسع. وقال "إذا ضمت إسرائيل الضفة الغربية بالفعل في يوليو، فذلك سيؤدي إلى صراع واسع النطاق مع المملكة الأردنية الهاشمية".

من جهته، أشار وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل الجمعة، إلى أن الخطوة ستستنفد "كل قدراتنا الدبلوماسية" في محاولة لتثني الحكومة الإسرائيلية الجديدة عن المضي قدما في مخططاتها.

ويبدى القادة العسكريون في إسرائيل ومن بينهم وزير الدفاع في الحكومة الجديدة بني غانتس ووزير الخارجية غابي أشكنازي تحفظهما على توقيت الخطوة التي يعتقدان أنها ستستسبب بحالة من عدم الاستقرار الإقليمي، في وقت تواجه فيه البلاد معضلة السيطرة على كورنا.

وتشير الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة الجديدة إلى أن مكافة فيلوروس كورنا المستجد وإعادة بناء الاقتصاد الذي تضرر بسبب الجائحة وضم أجزاء من الضفة يشمل إلى جانب المستوطنات غور الأردن هذه المسائل ستكون على سلم أولوياتها.

وقد تواجه الحكومة الجديدة أزمة إقليمية ودولية بسبب خطوة الضم، ويرفض الفلسطينيون الخطوة التي حصلت إسرائيل على ضوء أخضر أميركي لتنفيذها.

ومن المتوقع أن تثير هذه الخطوة في حال نفذت على الأرض ضجة دولية وتندثر بتأجيل التوتير في الضفة الغربية التي شهدت مؤخرا تصعيدا بين الجانبين.

ويعيش أكثر من 450 ألف إسرائيلي على أراضي الفلسطينيين في مئة مستوطنة في الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل العام 1967. وارتفع عدد المستوطنين في الضفة بنسبة 50 في المئة خلال العقد الماضي في عهد نتنياهو.

القحس - أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيناهو في خطاب أمام البرلمان (الكنيست) بمناسبة أداء حكومته الجديدة اليمين الدستورية إنه ماض قدما في مخطط ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة.

وأكد رئيس الوزراء أن على الحكومة الجديدة العمل على تطبيق السيادة الإسرائيلية على مستوطنات الضفة الغربية.

وقال نتيناهو أمام البرلمان بعد أن أتي على نكسر تلك المستوطنات "حان الوقت لتطبيق القانون الإسرائيلي وكتابة فصل آخر في تاريخ الصهيونية". وأضاف إن الضم "لن يبعثنا عن السلام، بل سيجعلنا أقرب أكثر إليه".

ووافق البرلمان الإسرائيلي الأحد على حكومة الوحدة الجديدة بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتيناهو ومنافسه الجنرال السابق بيني غانتس.

ومنحت غالبية من 73 نائبا في البرلمان (الكنيست) الحكومة الائتلافية التي ستعمل لمدة ثلاث سنوات الثقة، في حين عارضها 46 نائبا، وتغيب عضو واحد عن التصويت.

واتفق نتيناهو وغانتس الشهر الماضي على تشكيل حكومة وحدة يتقاسمان فيها السلطة. وأنهت هذه الخطوة الجمود السياسي الأطول في تاريخ إسرائيل الذي استمر لنحو عام ونصف العام. وكان يفترض أن تتم تادية اليمين الدستورية الخميس الماضي، وفي اللحظات الأخيرة، طلب نتيناهو التنازل لمدة ثلاثة أيام ليتمكن من استكمال توزيع الحقائب الوزارية داخل حزب الليكود الذي يتزعمه.

وبموجب الاتفاق، تستمر حكومة الوحدة لمدة ثلاث سنوات، بحيث يتقاسم نتيناهو، الذي يحكم منذ العام 2009، وغانتس رئاسة الوزراء منافسة يبداء الأول لمدة ثمانية عشر شهرا.



أزمة كورونا تجمع الأضداد